اقتصاد

«الاتصالات» تستعد لإطلاق ١٠ خدمات إلكترونية للمواطنين ووثيقة «غير محكوم» عبر «البريد» قريباً

الوطن

كشف مصدر مسؤول في وزارة الاتصالات لـ«الوطن» أنّه سيتم قريباً إطلاق خدمة السجل العدلي «غير محكوم» وتفعيلها في مراكز خدمة المواطن التابعة للسورية للبريد، مبيناً أنّه تم الانتهاء من جميع الموافقات المطلوبة واللازمة لتفعيل الخدمة، موضحاً أنّ السورية للبريد تعمل حالياً على استكمال البنى التحتية اللازمة للخدمة ليصار إلى الإعلان عنها رسمياً خلال الأيام القادمة.

وفي سياق متصل أكّد المصدر أنّه بالتزامن مع مشروع الأرشفة الإلكترونية، تعمل الوزارة حالياً على إطلاق ١٠ خدمات إلكترونية للمواطنين، علماً بأنّ وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب قد صرّح مسبقاً عن توجه الوزارة نحو تقديم هذه الخدمات خلال ورشة العمل التي أقامتها الوزارة بعنوان (تطوير استراتيجية الحكومة الإلكترونية والتحوّل الرّقمي) منتصف الشهر الماضي.

وفيما يخص الحوالات عبر السورية للبريد خلال العام (٢٠١٨)، فقد تجاوزت قيمة الحوالات البريدية المسحوبة والمدفوعة (فورية، عادية، وإيجار) أكثر من ٩,٦٧ مليارات ليرة سورية، أي بوسطي يزيد على ٨٠٦ ملايين ليرة سورية شهرياً.

بحسب البيانات (حصلت «الوطن» على نسخة منها) فقد بلغ عدد الحوالات التي تم تنفيذها خلال العام الماضي أكثر من ١١٠ آلاف حوالة، منها أكثر من ٥٨,٥ ألف حوالة مسحوبة، مقابل ٥١,٦ ألف حوالة مدفوعة.

وجاءت محافظة دمشق في المركز الأول بعمليات التحويل، حيث حوّل المواطنون عبر فروع السورية للبريد بدمشق ٣٥٦٨١ حوالة قيمتها المالية أكثر من ١,٨٧٣ مليار ليرة سورية.منها ١٩٠٥٦ حوالة مسحوبة و ١٦٦٢٥ حوالة مدفوعة.

أمّا محافظة حلب فقد جاءت في المرتبة الثانية بعمليات التحويل حيث سجّلت نحو مليار ليرة سورية حوالات مالية مسحوبة ومدفوعة بعدد يزيد على ١٦ ألف حوالة منها ٨٤٢٧ حوالة مسحوبة و٧٦١٤ حوالة مدفوعة.

خميس يطلب تشكيل لجنة لدراسة ٥٠ مقترحاً لتحسين واقع سوق التأمين

الوطن

أعاد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس تصويب آلية معالجة ملف قطاع التأمين في سورية، وأوعز بتشكيل لجنة مهمتها دراسة مقترحات تحسين واقع السوق التأميني المحلي، برئاسة رئيس هيئة تخطيط الدولة، ويشرك فيها ممثل عن القطاع الخاص تنبثق عنها مجموعة لدراسة مقترحات تحسين الواقع التأميني ووضع آلية تنفيذية لها خلال سقف زمني لا يتعدى الشهرين.

وخلال اجتماع لجنة السياسات يوم أمس الذي خصص لمناقشة واقع سوق التأمين في سورية للقطاعين العام والخاص وما يعانيه منه هذا القطاع، لم يخف رئيس الحكومة السلبيات التي تتخلل عمل التأمين، حيث لا يمكن تعليق تراجع أدائه على الحرب التي شنت على سورية فقط، إنما كان هناك تراكمات سلبية أدت إلى هذا الواقع منذ دخول شركات التأمين إلى السوق السورية.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد قال رئيس المجلس: «إن القطاع التأميني أحد الملفات التي تعمل الحكومة على تصويبها لوضعه في مساره الصحيح وتسجيل مؤشرات جيدة عبر وضع آلية جديدة لعمله تختلف عن الحالية، والتركيز على جودة الخدمة المقدمة وبذلك كسب ثقة المؤمن ونشر الوعي التأميني، مع التأكيد على استعداد الحكومة لتذليل أي عقبة يمكن أن تعوق انطلاقة هذا القطاع بما فيها إعادة النظر ببعض التشريعات الخاصة بالتأمين إن لزم الأمر ولا مجال للترهل والتجاوزات».

وأضاف: «إن تكلفة الخدمة الصحية المجانية التي تقدمها الدولة تصل إلى ٢٥٠ مليار ليرة سورية وهي الدولة الوحيدة في العالم التي تدفع نفقات التربية والتعليم العالي والصحة مجاناً».

وذكر البيان تسجيل طروحات عديدة من قبل أعضاء اللجنة والقائمين على شركات التأمين العامة وممثل عن شركات التأمين الخاص لخصت شجون القطاع وتفصيلاتها الدقيقة، ومقترحات كان بعضها مقنعاً والآخر لم تقدم الأسباب الكافية للشروع في اتخاذ إجراءات تنفيذه، لكن بالمجمل كان هناك نحو ٥٠ مقترحاً للدراسة الموضوعية من قبل اللجنة المشكلة ليصار إلى اعتماد آلية تنفيذية خلال ٦٠ يوماً كحد أقصى.

ومن أهم المقترحات التي تمت مناقشتها حاجة سوق التأمين السورية إلى شركات إعادة التأمين، ومعالجة موضوع نقص الكوادر المتخصصة التي يمكن أن تنهض بهذا القطاع، وتحويل التأمين الإلزامي للمؤسسة إلى محفز للشركات الخاصة على إنتاج منتجات تأمينية جديدة، وإمكانية إنشاء تجمع تأميني، ودراسة حاجة القوانين والتشريعات للتطوير والعمل المتشارك من جميع الجهات وتحديد حصة الموظف كنسبة من الراتب للتأمين الصحي، وخلق منتجات جديدة تدخل الشركات الصناعية والتجارية في التامين الإلزامي.

وفي تصريح صحفي قال مدير عام للمؤسسة العامة السورية للتأمين إياد زهراء «إن اجتماعنا اليوم أول رسالة درست واقع التأمين لوضعة على السكة الصحيحة للسير فيه للأمام، وجعل قطاع التأمين كما رسم له أن يكون قائداً في المجتمع وقائداً لمرحلة بناء الاقتصاد السليم، من خلال الشراكة بالحوار ما بين الجهة المنظمة والمؤسسة العامة المملوكة للدولة والقطاع الخاص لوضع رؤية لكيفية الانتقال بهذا القطاع وتطويره لحماية الاقتصاد وحماية المجتمع وتقديم أفضل وتقديم أجمل صورة لسورية في هذه المرحلة والمراحل القادمة».

من جهته أوضح مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش أن الطروحات المقدمة تؤدي إلى تطوير قطاع التأمين، وجعله من القطاعات الأساسية الرافدة للاقتصاد الوطني في سورية، وكان التركيز على قطاع التأمين الصحي كونه بحاجة إلى وضع سياسات معينة وإصدار عدد من القرارات.

إدراج شركة MTN يرفع عدد الشركات إلى ٢٦ ورأس المال إلى ١٠٩ مليارات ليرة

وزير المالية يدعو الصناعيين إلى إقامة شركات مساهمة عامة لإدراجها في بورصة دمشق

علي محمود سليمان

بيّنَ وزير المالية مأمون حمدان أن إدراج قطاع الاتصالات ضمن سوق دمشق للأوراق المالية يؤكد بأن السوق تسير في الاتجاه الصحيح، علماً بأنها استمرت في عملها طوال فترة الأزمة ولم تتوقف ليوم واحد، داعياً الصناعيين لتأسيس شركات مساهمة عامة وإدراجها في بورصة دمشق، وذلك لكي لا يكون قطاعا المال والاتصالات هما المستحوذين على نشاط السوق ولزيادة المنافسة وتقوية الاقتصاد السورية.

وخلال كلمته في حفل إدراج أسهم شركة MTN سورية يوم أمس في بورصة دمشق، أكد حمدان أن مؤشرات الاقتصاد السوري تبشر بالخير في كافة المجالات، حيث يشهد القطاع الزراعي تحسناً ويتوقع الموسم الزراعي لهذا العام أن يكون جيد جداً مقارنة مع الأعوام السابقة، والحال نفسه في القطاع الصناعي الذي شهد عودة آلاف المنشآت الصناعية والورشات.

وفي تصريح لـ"الوطن» بين رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية عابد فضلية أن تأسيس أي شركة مساهمة عامة وإدراج أسهمها في البورصة يعني الكثير للهيئة، لأنه من غايات عملها، وهو توسيع القطاع المحوكم للمؤسسات الاقتصادية، معتبراً الإدراج الحالي مؤشراً بأن الاقتصاد السوري في الاتجاه الصحيح وفي طور التعافي.

من جانبه، بين المدير التنفيذي لشركة MTN سورية زياد سبح أن هذه الخطوة تعد إضافة إستراتيجية لمهام الشركة يتم من خلالها فتح الباب للراغبين بالقيام بعمليات البيع أو نقل ملكية الأوراق المالية عن طريق سوق دمشق للأوراق المالية، ما سيؤدي إلى تنشيط السوق، موضحاً أن عملية إدراج الأسهم سوف يمكن الشركة من توسيع نطاق نشاطاتها وعملياتها، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة الوطنية وبالتالي تخفيض مستوى البطالة وزيادة فرص العمل وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي في سورية.

ولفت إلى أن الإدراج يقدم للشركة مزيداً من المصداقية كونها تعمل تحت مظلة إشرافية ورقابية تؤمن الإفصاح والشفافية للمستثمرين ويساعدها على تقوية مركزها أمام العديد من الأطراف الخارجية من العملاء والموردين والمقرضين والمستثمرين، كما أن الشركة تسعى لتطوير الفرص الاستثمارية ضمن السوق وبذلك تمنح الفرصة أمام المساهمين لتنويع الفرص الاستثمارية وتعظيم العوائد والاستفادة من الأرباح لسنوية للشركة ووجودها ضمن سوق دمشق للأوراق المالية سيدعم قطاع الاتصالات نظراً للحصة السوقية المهمة التي تحتلها MTN.

بدوره، صرح المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم لـ"الوطن» بأن دخول قطاع الاتصالات إلى البورصة سوف يؤثر إيجاباً على قيم وأحجام التداولات في البورصة، موضحاً أن إدراج اليوم يرفع عدد الشركات إلى ٢٦ شركة مدرجة في بورصة دمشق ويرفع رأس المال الإسمي للسوق إلى ١٠٩ مليارات ليرة سورية.

ولفت قاسم إلى أن السوق تعمل حالياً على التفاوض مع شركتين كبيرتين لإدراجهما في السوق، ولكن لا يمكن الإفصاح عن الشركتين نظراً لوجود متطلبات قانونية مطلوبة لإدراج الشركات في البورصة وهذه المتطلبات هي من خارج إدارة السوق ومرتبطة بجهات أخرى.

من جانبه بيّن مدير دائرة العلامة التجارية والعلاقات العامة في شركة MTN سورية عامر قصار لـ"الوطن» أن جلسة اليوم هي الجلسة الاستكشافية لأسهم الشركة، وهذا ما يتوافق مع القوانين السورية التي تطلب من الشركات الوطنية أن تكون موجودة ضمن سوق دمشق للأوراق المالية، والتواجد ضمن البورصة حالياً هو أمر إيجابي لشركة MTN سواء على موضوع الالتزام بكافة القوانين والتي تثبت أن الشركة ملتزمة قانونياً بحركة تعاملاتها المالية، وبالإضافة إلى أن وجودنا إلى جانب الشركات الوطنية في بورصة دمشق سيعطي الفرصة لهذا السوق ليكون واعداً بمزيد من الاستثمارات وبالتالي فرص لمشاريع اقتصادية كبيرة تؤمن يداً عاملة وتدفع العجلة الاقتصادية في سورية وخاصة بعد المرحلة الصعبة التي مرت بها البلد.

ولفت قصار إلى أن الإدراج بالنسبة للشركة هو تحد في مرحلة مهمة للبلد تحتاج إلى تحديات وهي فرصة لدعم الاقتصاد الوطني وخاصة من قبل الشركات الوطنية وهو واجبها وهو تحد مهم لشركة MTN ويأتي ضمن القوانين السورية لتبذل الشركة قصارى جهدها لتحقيق النتائج الإيجابية.

وبدأت جلسة التداول الاستكشافية لسهم شركة MTN سورية بعد تحقق الشروط الواردة في آلية اعتماد سعر مرجعي، وتم إيقاف التداول على أسهم الشركة ليومي الأربعاء والخميس لحين ورود موافقة مجلس إدارة السوق على اعتماد السعر المحتسب في الجلسة الاستكشافية كسعر مرجعي وهو ١٦ ألف ليرة سورية.

> قاسم لـ«الوطن»: نتفاوض مع شركتين كبيرتين لإدراجهما في السوق

الجمل لـ«الوطن»: ٤٨٪ زيادة في التحصيلات الضريبية في حلب عام ٢٠١٨ وتراجع في التهرب

عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية حلب محمود الجمل لـ«الوطن» عن زيادة التحصيلات المالية في المحافظة بنسبة ٤٨٪ خلال العام الماضي ٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٧، وعلى التوازي سجل إجمالي التحققات زيادة بمعدلات ملموسة، إذ زادت تحققات ضرائب كبار ومتوسطي المكلفين بنحو ٨٥٪، كما زادت تحققات ضرائب الأرباح ٦٥٪، وتحققات ضريبة الدخل المقطوع زادت ٧٨٪.

وتوقع الجمل أنه مع تحسن الظروف العامة في حلب وعودة معظم المناطق لظروفها الطبيعية سيتم تحقيق زيادة في قيم التحصيلات والتحققات المالية بفعل عودة الكثير من المنشآت والفعاليات الصناعية والاقتصادية للعمل والإنتاج وخاصة المناطق التي تضم كبار المنشآت، مبيناً أن هناك حالة تفاعل جيدة بين المديرية والمكلفين، وأن العديد من العوامل أسهمت في تحقيق زيادة في واقع التحصيل أهمها تطبيقات القانون ٢٥ لعام ٢٠١٧ الذي منح إعفاءات من الفوائد وغرامات التأخير للمكلفين في المناطق المتضررة كما سمح بتجزئة وتقسيط قيم التكاليف على ثلاث سنوات ومنح براءة ذمة للمكلفين الأمر الذي شجع الكثير من المكلفين على المبادرة لتسديد المستحقات المالية المترتبة عليهم.

ولفت إلى أنه يتم العمل على التوسع في مساحة العمل المالي في حلب وتلبية متطلبات الخدمة اليومية ومتطلبات العمل الصناعي والاستثماري بالعموم عبر توفير الخدمات المالية بسهولة ويسر وخاصة في المناطق الصناعية، وفي هذا الاتجاه استطاعت مالية حلب تشغيل مقرها في المدينة الصناعية الشيخ نجار مع بداية العام الجاري، وأنه تم العمل على تأمين مستلزمات العمل وتوفير الاحتياجات المطلوبة وهو ما يسهم في تحقيق خدمات إضافية لأصحاب المنشآت الصناعية في الشيخ نجار.

وعلى التوازي يتم العمل على تشغيل العديد من الماليات التي توقف العمل فيها خلال السنوات السابقة بفعل ظروف الحرب وحالة التدمير والتخريب التي تعرضت لها هذه الماليات وهناك عمليات توثيق وحفظ للبيانات التي تعود لهذه الماليات حفاظاً على حقوق المكلفين والخزينة العامة.

وفي التهرب الضريبي تحدث المدير عن حالة تراجع في معدلات التهرب بفعل تحسن الظروف العامة في مختلف مناطق حلب وعودة المؤسسات إلى عملها، إضافة إلى تحديث الكثير من برامج عمل المديرية والتوسع في استخدامات الأتمتة وزيادة تدريب وتأهيل العاملين في الدوائر المالية وكل ذلك مترافق مع زيادة في الوعي العام لدى المكلف بأنه شريك مع المالية.

وبيّن أن حالات المخالفات والتجاوزات الحاصلة من بعض العاملين يتم العمل على معالجتها ومحاسبة أي مخالف عبر العديد من الأشكال بما يتوافق مع التعليمات الناظمة للعاملين في الجهات العامة وذلك بالتوافق مع التوجهات الحكومية في معالجة حالات الخلل وخاصة أن وزارة المالية تولي اهتماماً كبيراً في هذا الاتجاه لما تسببه التجاوزات التي ربما يقوم بها بعض العاملين في الدوائر المالية من أثر سلبي في المجتمع والعمل المالي بالعموم.

جهود صعبة أعادت الكهرباء إلى أرواد

الصخور والأمواج قطعا الكبل... وغواصون محترفون ساعدوا في الإصلاح

قصي أحمد المحمد

تعرض الكبل الكهربائي البحري المغذي لجزيرة أرواد مقابل شواطئ طرطوس لعطل طارئ أدى إلى خروج الجزيرة عن التغذية كاملة لأكثر من ٣٢ ساعة، وهي الحادثة الأولى من نوعها في سورية منذ تغذية الجزيرة لأول مرة.

بدوره أكد مدير مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أنه تمت إعادة التيار الكهربائي للجزيرة يوم أمس، وذلك بعد عمل شاق استمر نحو يوم كامل من أجل تحديد مكان العطل حيث تمكنت ورش التشغيل في الكهرباء من تحديد مكانه في منطقة القبلية الزاوية.

وبين المدير أن سبب العطل يعود إلى احتكاك الكبل الكهربائي بالصخور الموجودة في البحر بسبب الأمواج القوية والعاصفة التي حدثت، ما أدى إلى انقطاعه، مبيناً أن العمل استمر أكثر من ٣٢ ساعة متواصلة لإصلاح الكبل البحري وإعادته للخدمة، مشيراً إلى الصعوبة البالغة في تحديد مكان العطل فلزم استخدام أجهزة خاصة ولكن نتيجة حركة المياه القوية أدت إلى تأخر في تحديد مكان العطل والحصول على الإشارة المطلوبة.

وأشار إلى أن الحادثة هي الأولى من نوعها في الجزيرة، لافتاً إلى أنه مسبقاً تم إجراء عملية صيانة للكبل ولكن لم يتعرض لأي حالة انقطاع، موضحاً أن العاصفة أدت إلى انهيار جزء من الكبل ما اضطر الورش إلى إخراجه من مياه البحر ومعالجته عن طريق استعانة بغواصين متخصصين.

وبيّن أن طول الكابل المغذي للجزيرة يبلغ ٣ كيلو مترات، يمتد من الساحل المقابل للجزيرة حتى أرواد وهو مغلف بطريقة خاصة تمنع تسرب المياه إليه وهو «وصلة واحدة»، موضحاً أن الكبل البحري الكهربائي هو الوحيد، لافتاً إلى أنه يحمل تقريباً بحدود ٢ ميغا تغطي كامل احتياجات الجزيرة.

وأشار المدير إلى أن الكوابل البحرية للكهرباء يجب أن تكون وصلة واحدة في الحالات الطبيعية ما يخفف من الأعطال عليها، مبيناً أن الكبل الذي تم إصلاحه هو ألماني الصنع، لافتاً إلى أن وجود وصلات فيه يعني وجود نقاط ضعف لا يمكن التخلص منها لأن وجود أي نقطة وصل هي نقطة ضعف لكون المادة غير المتجانسة تؤدي إلى انهيارات مستقبلية به.

وكشف المدير عن دراسة قامت الشركة العامة لكهرباء طرطوس بإعدادها منذ شهر أرسلتها للمؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء مضمونها إنشاء كبل كهربائي ثان احتياطي للجزيرة، مبيناً أنه طالبت الشركة مسبقاً المؤسسة العامة للتوزيع لتركيب مخرجين للجزيرة ولكن لم تتم الموافقة على إنشائه بعد.

وأوضح المصدر أن الدراسة التي تم إعدادها تتضمن المواصفات ذاتها للكبل البحري الكهربائي الموجود حالياً وصلة واحدة، مشيراً إلى ذلك يحتاج إلى تنفيذ بقرار من المؤسسة ليصار إلى تقديم عروض لتأمينه من الخارج لكونه من الصعب صناعته محلياً، لافتاً إلى أن الكبل مصنوع من مادة النحاس ومقطعه ١٢٠ مم٢، موضحاً أنه تكلفته كبيرة جداً لكون مواصفات إنشاء الكوابل البحرية دقيقة جداً ومختلفة عن صناعة الكبل الأرضي.

وبدوره أكد مدير الشركة العامة لكهرباء طرطوس مالك معيطة لـ«الوطن» أن الدراسة التي تم إجراؤها لإنشاء كبل كهربائي بحري للجزيرة جاء بالتزامن مع توجه الحكومة لتحويل الجزيرة إلى منطقة سياحية سيتم خلالها ردم آلاف الكيلو مترات لإنشاء فنادق سياحية ومعارض منتجات بحرية ومطاعم وغيرها.

وأكّد أن هذا التوسع في مساحة الجزيرة سيتطلب زيادة في حجم الكهرباء المخصصة لها والكابل الحالي لا يفي بالغرض، مشيراً إلى أنه تم إجراء كامل الدراسات اللازمة وتم تشكيل لجنة لمتابعة الموضوع والتدقيق فيه.

وبيّن معيطة أن تكلفة الكبل عند إنشائه عام ٢٠٠٠ نحو مليون دولار (أي أن التكلفة التي يحتاج إليها إنشاء كبل جديد نحو نصف مليار ليرة سورية حالياً)، لافتاً إلى أن الجزيرة قبل إنشاء الكبل كانت تغذّى عن طريق المولدات.

«الاقتصاد» لـ«الوطن»: اهتمام صيني بالصناعة والاستثمارات التجارية في المناطق الحرة بسورية

صالح حميدي

طلب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل من المؤسسة العامة للمناطق الحرة تحديد شكل وسبل التعاون بين المؤسسة ورجال الأعمال الصينيين بالتنسيق مع السفارة الصينية للترويج لنشاطات المؤسسة ومزايا الاستثمار فيها واستقطاب الشركات الصينية للاستثمار في المنطقة الحرة بحسياء بهدف إقامة معارض دائمة لمنتجاتها أو إقامة مصانع لتلبية حاجة سورية والتصدير إلى الدول المجاورة.

وأكد الخليل ضرورة التواصل مع مجتمع رجال الأعمال الصيني الراغبين بالاستثمار في سورية والسعي لتوفر فرص استثمارية تجارية صناعية خدمية في المناطق الحرة والمساهمة في إعادة الإعمار خلال المرحلة القادمة، ودعا إدارة المؤسسة إلى الترويج للمزايا التي تتمتع بها الاستثمارات في المنطقة الحرة خاصة أن البنى والخدمات المشجعة على الاستثمار فيها متوافرة والمؤسسة وفرت الإجراءات والتسهيلات السريعة للترخيص لمثل هذه الشركات.

جاء ذلك بناءً على اجتماع عقد مؤخراً بين المدير العام للمؤسسة العامة للمناطق الحرة إياد الكوسا والملحق التجاري والاقتصادي في سفارة جمهورية الصين الشعبية بدمشق تسوي بين، قدم خلاله كوسا لمحة عن عمل ونشاطات المناطق الحرة وتوزعها الجغرافي والتعريف بالمزايا التي تتمتع بها الاستثمارات فيها، إضافة إلى تقديم شرح مفصل عن المنطقة الحرة في حسياء.

واتفق الجانبان على السعي الدائم لاستقطاب استثمارات من الجانب الصيني وتقديم جميع التسهيلات المطلوبة بما يهدف إلى تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة لزيادة التبادل التجاري بين الجانبين السوري والصيني سواء لتلبية حاجة القطر أم تأمين حاجات الدول المجاورة عن طريق المناطق الحرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت معاونة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد أن الصينيين سوف يركزون في الاستثمارات المرتقبة لهم في سورية ضمن المناطق الحرة على إقامة الصناعات بالدرجة الأولى ثم في الدرجة الثانية على الاستثمارات التجارية لتفعيل التجارة بين البلدين.

ولفتت إلى أن الصينيين أبدوا قبل ذلك رغبتهم بالاستثمار في المناطق الحرة السورية بعد الاطلاع والتعرف على أنظمة وقوانين الاستثمار فيها والمزايا والتسهيلات المقدمة وطلبت الوزارة موافاتها بنتائج اجتماع إدارة المنطقة الحرة مع الصينيين لتحديد سبل الارتقاء بالعمل وتطوير التبادل التجاري بشكل سلس.